

إلى عناية الأخت الفاضلة الأستاذة مرفت عبدالدائم

هل نالت المرأة الكويتية الحقوق المدنية والاجتماعية كما نالت الحقوق السياسية؟



د. لطيفة حسين الكندري

مديرة المركز الإقليمي للطفولة والأمومة

تسير المرأة الكويتية نحو الطريق الصحيح إذ أن اتساع دائرة تعليمها وتفوقها في التخصصات الأكاديمية وزيادة تواجدها في المواقع القيادية وثباتها في المطالبة بالمزيد من الحقوق المدنية من علامات القوة ومن المبشرات التي تبعث على التفاؤل كما أن انتشار الوعي بعطاء المرأة الكويتية وبروز نجم الباحثات والمبدعات والإعلاميات والسياسيات ممن يؤمن بضرورة تمكين المرأة أسريا ومجتمعيا من أهم عوامل القوة. أمل أن تبث مناهجنا الدراسية في نفوس بناتنا أهمية ممارسة حقوقهن السياسية والمدنية مع الاعتراف المستمر بممارسة أدوارهن في المنزل وتجلية دورهن الريادي في تنشئة الأجيال وهذا يستدعي مراجعة متأنية لمناهجنا الحالية، وطرائق التدريس، وأهداف التربية في ضوء التغيرات المحلية والعالمية بشرط الموازنة بين الأصالة والمعاصرة.

لقد لعب الدستور الكويتي دورا كبيرا في تكريس المساواة وتقليص فرص التمييز بين الجنسين إذ كفل الدستور حق التعليم وتوفير الأمن الاجتماعي وممارسة النشاط الاقتصادي إضافة إلى الكثير من الحقوق الإنسانية.

إن المرأة الكويتية المصرة على الإصلاح لا تزال تسعى نحو المزيد من الحقوق فرغم المكاسب الكبيرة التي حصلت عليها في السنوات الماضية فهي لا تزال تطالب بالمزيد من الحقوق الاجتماعية والمدنية من مثل:

1. الحصول على بدل الأجر وعلاوة الأبناء في حال حصول الزوجة على بعثة دراسية إذا كان الزوج مرافقا لها.

2. تولي مناصب القضاء والنيابة العامة وتشجيع تواجدها في مجالس الفتوى والتشريع.

3. الحق في الحصول على الرعاية السكنية للمرأة المتزوجة من غير كويتي.

كيف تشعر المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالأمان وهي تعلم أن أولادها في حال وفاتها ليس لهم حق البقاء بالسكن الحكومي أو الانتفاع به في حال زواج البنات أو بلوغ الأبناء سن السادسة والعشرين! وفي دراسة صدرت في فبراير 2007 م من وزارة التخطيط، قطاع

التخطيط واستشراف المستقبل تحت عنوان "تفعيل الأدوار التنموية للمرأة بالمجتمع الكويتي في ضوء التطورات العالمية والإقليمية المؤثرة" إشارة إلى أشكال التمييز ضد المرأة في قوانين الأحوال الشخصية وغيرها كما تطرقت الدراسة إلى التحديات الاجتماعية واشتملت الدراسة على طائفة من النتائج والتوصيات الهامة في هذا الشأن. نوهت الدراسة على حقيقة هامة وهي "أن حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملة وممارستها في الواقع العلمي يفتح الباب لطرح كافة القضايا والتحديات التي تعوق وتحد من تمكين المرأة الكويتية في المجتمع".

من المعلوم أن الموروثات الاجتماعية تتضمن تحديات حقيقية تحول دون تفعيل دور المرأة التنموي في المجتمع وهذا ينسحب على العالم العربي بأسره فالمجتمع يتساهل في زلات الذكور ويتشدد مع الإناث ولكن التعليم الحر، والتدين الصحيح، والتربية المستنيرة كفيلة بتقليص النظرة الدونية للمرأة التي لا تزال عند البعض ممن يجد في التشدد الديني أو العادات الراكدة حجة له لفرض وصايته وتبرير تصرفاته.

من خلال الاستماع إلى مشاكل الزوجات وتقديم الاستشارات التربوية في محيط الأسرة وجدت أن عقلية الرجل المستبد لازالت تهدد مسيرة بعض الأسر وتحرمها من دفء الحياة العائلية وتفوت فرص الزواج وتتدخل دون وجه حق في مسيرة تعليم الفتيات واختيار وظائفهن بل التضيق عليهن في اختيار ملابسهن ولا شك أن تمكين المرأة علميا ودينيا واقتصاديا من طرائق فتح المجال للمرأة في المساهمة في صنع القرارات التي تخصها وتم مجتمعها. إن الرجل الذي يضيق على زوجته في حررتها المجتمعية ولا يسمح لأفراد أسرته بمناقشته ويتخذ القرارات بمفرده يظلم نفسه، ويحرم أهله، وتفوته بركة الشورى وثواب الاقتداء بالهدي النبوي.

من المؤسف أن تكتشف المرأة بعد وفات زوجها أنه كان متزوجا في حياته دون علمها وأن أولاده من الزوجة الثانية لهم حق في السكن الذي ساهمت في تغطية تكاليفه وأعانت في سداد ديون بيت لا تعلم أن غيرها سيشار كها فيه... من الذي ينظم هذه الإشكالية كي لا تظلم المرأة وكي لا تكون آخر من يعلم في أمور تمس حياتها؟

إنني اقترح الاطلاع على القانون المصري الخاص بالأحوال الشخصية والتجربة الماليزية في عملية تمكين المرأة للإفادة منها والتعامل مع الإشكالية المذكورة سابقا.

إن الحصول على الحقوق ليس نهاية المطاف بل بداية الطريق لأن القانون في حد ذاته جامد يحتاج إلى الوعي الكامل به والإيمان العميق بأهميته ولهذا فإن الحفاظ على المكاسب التي حصلت عليها المرأة الكويتية من متطلبات المرحلة الحالية كما أن الحصول على المزيد من الحقوق المدنية والسياسية من أوليات نهضة المجتمع ولا يتحقق ذلك إلى بتنشيط الحركة التعليمية والتربوية كي تساند تلك الجهود المبذولة وكي تجعل التغييرات المجتمعية نحو الأحسن وفقا لقناعات ثابتة. ليس

الهدف من تمكين المرأة هو أن تكون ندا للرجل وخصما له في مجال الأسرة أو ميدان العمل بل الهدف الأساس هو تحقيق التكامل لما فيه مصلحة الجميع مع معالجة كافة العقبات التي تعوق انطلاقة المرأة قانونيا وتعليميا وسياسيا ورياضيا وثقافيا وإعلاميا.

أغتتم هذه الفرصة لأشكر كل من يسعى إلى تفعيل دور المرأة ويدرك أن خير المجتمعات هي المجتمعات التي تعلي من شأن نساؤها في كل المجالات وتضمن حقوقهن وتوفر الأجواء الصحية كي يمارسن واجباتهن الإنسانية والمدنية على أكمل وجه.